

انتخاب تونس لرئاسة المعهد الفرنكوفوني للتعديل المالي

بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي التاسع عشر (19) للمعهد الفرنكوفوني للتعديل المالي (IFREFI) بتاريخ 1 سبتمبر الجاري، تمّ انتخاب هيئة السوق المالية لمدة سنتين كرئيس لهذه المنظمة الدولية الهامة الناشطة في مجال التعديل المالي للأسواق المالية للدول الفرونكوفونية.

ويمثل إسناد منصب رئيس المعهد الفرنكوفوني للتعديل المالي إلى هيئة السوق المالية اعترافا بالتقدم المحرز على مستوى مؤشرات السوق المالية التونسية في السنوات الأخيرة من حيث جودة التعديل المالي، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي طبقا للمعايير الدولية الجاري بها العمل.

ويجدر التذكير بأنه تمّ تكوين المعهد الفرنكوفوني للتعديل المالي في سنة 2001 من قبل هيئات تعديل الأسواق المالية الناشطة في المناطق الجغرافية المعتمدة للغة الفرنسية. ويضم المعهد اليوم ضمن أعضائه، إلى جانب هيئة السوق المالية التونسية، ثمانية عشر هيئة تعديلية مالية تمثل البلدان والمناطق الاقتصادية التالية : كندا، فرنسا، الهيئة الاقتصادية والنقدية لدول افريقيا الوسطى، الجزائر، المغرب، سويسرا، بلجيكا، لكسمبورغ، موناكو، رومانيا، بلغاريا، أندورا، ملدوفا، لبنان، غينيا، جزر الموريس، الاتحاد النقدي لغرب افريقيا والفيتنام.

وحيث يعمل المعهد الفرنكوفوني للتعديل المالي منذ إحدائه على تحقيق جملة من الأهداف الطموحة خاصة في مجال تعزيز التدريب والتنسيق والتعاون الفني بين أعضائه وكذلك دراسة مختلف المسائل والإشكاليات المتعلقة بالتعديل المالي. ويتولى المعهد في هذا الإطار:

✓ تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضائه حول أفضل الممارسات في مجال تنظيم الأسواق المالية؛

✓ توفير أرضية ملائمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف المتدخلين من مسؤولين ومختصين في قطاع الأسواق المالية؛

✓ تشجيع التعارف المتبادل بين أعضائه قصد الاطلاع على صيغ ممارستهم لمهام مراقبة وتعديل الأسواق المالية التي يشرفون عليها؛

✓ إجراء دراسات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك ذات الطابع الفرنكوفوني أو المتعلقة بوجود نقاط تقارب في الإطار القانوني الجاري به العمل؛

✓ القيام بأي نشاط آخر وفقًا للأهداف المضبوطة صلب ميثاق المعهد.

وفي هذا الإطار يتشاور أعضاء المعهد بصفة دورية حول الإشكاليات التي تهم التشريعات المنظمة لأسواق المال والأدوات المالية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي المتسارع وهو ما يستوجب متابعة دقيقة من قبل الهيئات التعديلية المعنية قصد ضمان نزاهة وشفافية الأسواق واستقرارها وحماية المستثمرين من جهة، وتشديد الرقابة وتعزيز آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى.

وللحصول على فكرة أشمل حول مستجدات وجدول أعمال المعهد المذكور، يمكن الاطلاع على الموقع التالي: <https://www.ifrefi.org> والذي يتضمن قسمًا متاحًا للعموم وآخر مخصص للأعضاء يحتوي على محاضرات اجتماعات رؤساء الهيئات المنضوية صلب المعهد وكذلك برامج الحلقات التدريبية.